

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة؛  
وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لبعض الوظائف المعمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣؛

قرر:

(المادة الأولى)

استثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليهما يرخص للسيد المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود وزير النقل والمواصلات والنقل البحري السابق بالعمل في الشركات المساهمة ولدى الجهات الأجنبية.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٣٩٨ (١٧ ديسمبر ١٩٧٧)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة؛  
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية.  
وعلى القانون ٨٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية؛

و بناء على ما عرضه وزير العدل؛

## مذكرة إيضاحية

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٧٧  
بتقرير بعض الإغفاءات الجمركية لهيئة المواصلات السلطوية  
والاسلوكية

تقدمت هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية بطلب إعفاء بعض المهمات التي ترد باسمها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك حتى تتمكن من حل أزمة التليفونات سواء من ناحية التوسع في الخدمات أو في رفع مستواها حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ متضمنا إعفاء المهمات الواردة بالبند الجمركي رقم ١٣/٨٥ أجهزة كهربائية للهاتف ( التليفون ) والبرق (التلغراف) فقط دون أن يتضمن جميع المهمات اللازمة لهيئة والازمة لأعمالها وخاصة بأعمال التليفون والتلغراف .

وتمكيننا لهيئة من أداء رسالتها فإن وزارة المالية ترى إيجابتها إلى طلبها فيما عدا البند ١٣/٨٤ ( وحدات تكييف هواء ) حيث أنها تصنع محليا كما أن المبرقات تخضع للبند ١٣/٨٥ وقد سبق إعفاؤها بالقرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ وبخصوص أجهزة الإرسال والاستقبال التي تخضع للبند ١٥/٨٥ فقد تم إحراج الأجهزة المترتبة الكهربائية راديو ، تلفزيون ، جرامفون من الإعفاء والموافقة على إعفاء باقي البند من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

ولما كانت المادة السادسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن يكون تحديد التعريف الجمركية وتعديلها بقرار رئيس الجمهورية وأن المادة التاسعة من ذات القانون تنص على أن قرارات رئيس الجمهورية المشار إليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٨ تكون في قوة القانون ويجب عرضها على الهيئة التشريعية في دورتها القاعمة قرر نفاذها وإلا ففي أول دورة لانقضاءها وبمقتضى هذين النصين فإن تعديل التعريف الجمركية يتم بقرار جمهوري لاعتبارات الضرورة والصالح العام وأن ينفذ بأثر مباشر حتى يتم إقراره بمعرفة مجلس الشعب .

ونظرا لدواعي الاستعجال التي تتطلب سرعة تقرير الإعفاء المذكور واستنادا إلى ما سبق فقد أعدت وزارة المالية مشروع قرار رئيس الجمهورية المرافق برجاء النظر والتفضل في حالة الموافقة بالتوقيع عليه وإصداره بعد أن وافق عليه قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المعقودة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

وزير المالية

د: محمود صلاح الدين حامد

قرر :

(المادة الأولى)

يعين في درجة رئيس محكمة استئناف القاهرة كل من :  
السيد / محمد نصر الدين كامل ، رئيس محكمة استئناف الاسكندرية  
(على سبيل التذكار)

السيد / عبدالقادر حشمت جادو ، رئيس محكمة استئناف الاسكندرية  
(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ المحرم سنة ١٣٩٨ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

### قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٧٧

باعفاء مجمع القاهرة للعلاج السياحي ، مدحت العبد وشركاه  
شركة توصية بسيطة من الضرائب والرسوم الجمركية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي  
والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس  
مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية الأجهزة الفنية اللازمة لإنشاء  
مجمع القاهرة للعلاج السياحي .

(المادة الثانية)

يحظر التصرف في الأشياء المعفاة طبقاً لهذا القرار قبل مضي خمس سنوات  
من تاريخ ورودها ما لم تسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها  
من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٧)

محمد صالح محمد سالم

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد / محمد السيد زهران وكيل إدارة قضايا الحكومة نائباً للرئيس  
هذه الإدارة

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ المحرم سنة ١٣٩٨ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧)  
أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد / محمد عبد النعم عطيه الكفراوي المستشار السابق بحاكم  
الاستئناف نائباً لرئيس محكمة استئناف القاهرة امتباراً من ١/٦/١٩٧٨ على  
أن يكون تالياً في ترتيب الأقدمية للسيد / عبد المجيد رمضان وما بقا على  
السيد / أحمد لطفي حسن نائب رئيس محكمة الاستئناف .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ المحرم سنة ١٣٩٨ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧)  
أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛